مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

الرفع من مكانة التدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية: ضرورة مشاركة أصحاب المصلحة وتحفيز الطلاب

هناء المعيبد
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تقرير خاص

يونيو ٢٠٢٠م

الرفع من مكانة التدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية: ضرورة مشاركة أصحاب المصلحة وتحفيز الطلاب

تقرير خاص

المحتويات

المقدمة ٥

تحسين جودة التعليم التقني والمهني من خلال مشاركة أصحاب المصلحة ٧

تحفيز الطلاب من خلال تمكينهم من التعرف إلى ما لديهم من نقاط قوة ومهارات لسوق العمل ١٠

الخلاصة والتوصيات ١٢

المقدمة

كشفت وزارة التعليم في عام ٢٠١٨م عن مبادرة جديدة للتعليم التقني والمهني باسم «ماهر»[١]، والتي تستهدف طلاب المرحلة الثانوية في جميع أنحاء المملكة للبنين والبنات؛ لتدريب الطلاب على مهارات فنية تزيد من تأهيلهم للالتحاق بسوق العمل، بالإضافة إلى رفع نسبة التحاق خريجي المرحلة الثانوية بالتدريب التقني والمهني.[٢] وتتوافق هذه المبادرة مع ظاهرة انتشار التعليم التقني والمهني عالمياً، والذي يعكس تحولات في نماذج التوظيف التقليدية. وقد بلغت نسبة التحاق خريجي المرحلة الثانوية بالكليات المهنية والتقنية في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٨م؛ ٢٣,٣٪ [٣]، وهو ما يشكل زيادة كبيرة في نسب الالتحاق في مثل هذا النوع من التعليم، حيث لم تتجاوز نسبة الملتحقين من خريجي الثانوية في السنوات التي سبقت انطلاق المبادرة ١٠٪.

وعلى الرغم من زيادة نسبة الالتحاق، إلا أن مكانة المسار المهني لا تزال متدنية في المملكة، كما هو الحال في كثير من الدول، وذاك لغموض طبيعة المسار عند الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع. ويرجع سبب التدني كذلك إلى ضعف الوعي بأهمية هذا المسار وما يحمله من مزايا إيجابية للفرد والاقتصاد بشكل أوسع. وعلى الرغم من توفر المجال المهني في المرحلة الثانوية إلا أن نسبة الالتحاق بالمسار في تلك المرحلة ضئيلة، حيث لا يلتحق الطالب في برامج المعاهد المهنية الثانوية إلا في حال عدم تمكنه من الالتحاق بالبرامج الأخرى، ويمكن أن نصنف المسار المهني بالمسار «المتخلف أو الأخير» في التعليم؛ حيث يلتحق به الطالب في حال فشله في الالتحاق بمجال «أفضل»، مثل: الدراسة الجامعية الحكومية أو الخاصة.[٤] وتبين الإحصائيات أن غالبية طلاب المرحلة الثانوية يطمحون للدراسة الجامعية بدلاً من الكليات المهنية[٥]، بالرغم من تشديد شروط القبول فيها في السنوات الأخيرة من أجل توجيه الطلاب إلى المسار المهني.[٦]

---

(١) يُعتبر مجال التعليم أحد المجالات التي واجهت تغييرات كبيرة في الممارسات اليومية مؤخراً من أجل الحد من انتشار فيروس كورونا. وترى المؤلفة أن من المجدي أخذ التوصيات المقدمة في هذا التقرير بعين الاعتبار عند النظر في تطوير السياسات التعليمية والتدريبية في ظل جائحة فيروس كورونا.

(٢) وزارة التعليم، بهدف نشر ثقافة العمل المهني وتطوير مهاراته في المدارس الثانوية.. وزير التعليم يدشن انطلاق الورش الفنية الرقمية ضمن مرحلة مبادرة (ماهر) في المدارس الثانوية، ١١ نوفمبر ٢٠١٨،
https://www.moe.gov.sa/ar/news/Pages/mh-2018-1.aspx; National Talents Company, "TETCO Consultation Services," https://talents.edu.sa/project-details/tetco-consultation-services/.

(٣) بناء على إحصائيات من وزارة التعليم (غير منشورة)

(4) Rupert Maclean and John Fine, "Introduction and Overview: TVET in the Middle East—Issues, Concerns and Prospects," *International Journal of Training Research* 15:3 (2017).

(5) "TVTC in Trouble: 94% School Grads Prefer University," *Saudi Gazette*, February 25, 2016.

(٦) عبد الحكيم شار، تقرير للتعليم: ٩٣٪ من خريجي الثانوية العامة في الجامعات الحكومية، سبق، ١ يونيو ٢٠١٧.

كنتيجة لتلك المكانة المتدنية للمسار المهني، وعلى الرغم من أهميتها الاقتصادية، إلا أن الكليات المهنية في المملكة تعاني ضعف الأداء الطلابي وتدني الحافز للطلاب. إن المكانة السلبية للمسار المهني والمترسخة في عقول الطلاب والمجتمع تزيد من صعوبة الجهود المبذولة لتمكين المسار، وتوجد تحديات كبيرة ليس من السهل التغلب عليها. إن غياب النقلة النوعية في نظرة المجتمع للتدريب المهني من خلال رفع نسب الالتحاق بالكليات المهنية؛ يهدد جميع المبادرات، والتي منها (مبادرة ماهر)، بالفشل في تحقيق الأهداف المرجوة منها والتي تشمل الحد من البطالة والرفع من نسبة السعودة - ومن المرجح أن تتفاقم التحديات السياسية في ظل جائحة فيروس كورونا.

يسعى هذا التقرير إلى دراسة الطرق التي بإمكانها رفع مكانة التدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية، من خلال مناقشة محورين:

أولاً: لجعل التدريب التقني والمهني أكثر جاذبية لطلاب المرحلة الثانوية وما بعدها، لا بد من إعادة عرض هذا المسار من التدريب على الطلاب بوصفه مجالاً مفيداً في التعليم، ومساراً يُسهل الحصول على وظيفة. ولتحقيق ذلك، فإن من المهم رفع جودة المناهج التقنية والمهنية ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل، وهو ما يتطلب شراكة وتعاوناً عميقاً مع أصحاب المصلحة والمستفيدين.

ثانياً: إن تحسين أداء طلاب المسار التقني والمهني يتطلب تطوير استراتيجيات فعالة لتحفيز الطلاب، عن طريق استخدام أدوات ومؤشرات تقييم متنوعة يمكن للطالب أن يدرك من خلالها نقاط قوته، وكذلك من خلال برامج توجيه مهني تمكن الطلاب من التعرف إلى الفرص الوظيفية الملائمة لميولهم وذات الصلة بنقاط قوتهم.

وبناءً على هذين المحورين سوف يقدم التقرير بعض التوصيات لتطوير سياسات التدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية.

تحسين جودة التعليم التقني والمهني من خلال مشاركة أصحاب المصلحة

لجذب الطلاب إلى التعليم التقني والمهني، لا بد أن يُنظَر إلى هذا النوع من التعليم على أنه تعليم ذو فائدة ومسار رئيس للحصول على وظيفة. وباستثناء دول أوروبية مثل ألمانيا والنمسا - لكونهما دولتين تتمتعان بإرث تاريخي كبير من هذا النوع من التعليم، ومشاركة فاعلة من أصحاب العمل المهني في تعزيز هذا النوع من التعليم منذ عصر ما قبل الحداثة - فإن أغلب دول العالم يعاني تدنِّي مكانة التعليم التقني والمهني بالمقارنة مع التعليم الجامعي.(٧) والاقتصاد في تلك الدول مرتبط بشكل وثيق بسوق العمل، وتلعب الحكومة دوراً كبيراً في صقل المهارات العملية في المناهج المدرسية، ولذلك فإن جذب عدد أكبر من الطلاب إلى المسار المهني والتقني عملية معقدة تتطلب إعادة تعريف المسار بوصفه مساراً تعليمياً عملياً ومفيداً يؤدي إلى التوظيف. أما في الاقتصادات الليبرالية، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والتي تتميز بعلاقة حرة بين صقل المهارات والتوظيف؛ فإن عملية تأسيس المهارات تُترك للسوق بشكل كبير، والشركات هي المسؤولة عن التعريف بالمهارات المطلوبة وتدريب الموظفين عليها، فضلاً عن المدارس أو الكليات أو الجامعات، وعملية التدريب على المهارات المطلوبة للعمل تنفذ على رأس العمل أو في معاهد تدريب تتبع الشركات الكبرى بناء على متطلبات كل شركة. وقد لا تتوافق المعرفة العلمية والمهارات التي تدرَّس في المدارس والكليات والجامعات مع متطلبات السوق، كما أن بعض المدرسين يؤمنون بأن فضيلة التعليم تكمن في انفصاله عن عالم العمل ومتطلباته.(٨)

لا يزال التعليم الجامعي يلعب دوراً تقليدياً، بوصفه مؤشراً افتراضياً للأداء المهني والكفاءة المهنية للطلاب، فقد لا ينتج قطاع التعليم المهارات المطلوبة في سوق العمل، ولكن أصحاب العمل يوظفون من لديهم المؤهلات الأكاديمية وبدرجات عالية، على افتراض أنهم قادرون على المنافسة واستغلال معارفهم الأكاديمية لخدمة الأعمال التجارية. في مثل هذا النظام، غالباً ما يشير التعليم التقني أو المهني إلى انخفاض قدرة الطالب على التعلم بشكل جيد، ويشير إلى فشل الطالب في الالتحاق

(7) Gerhard Bosch and Jean Charest, "Vocational Training: International perspectives," in *Vocational Training: International Perspectives*, ed. Gerhard Bosch and Jean Charest (London: Routledge, 2010).

(٨) ترجع جذور تلك النظرة إلى عادات وتقاليد عريقة في الدول الأوروبية نقلت إلى الدول النامية عبر برامج تنموية خلال الستينات والثمانينات من القرن العشرين.
(OECD, *Post-Secondary Vocational Education and Training: Pathways and Partnerships* [Paris: OECD Publishing, 2012]).

بالتعليم الجامعي، ومن ثم فإن خريجي التعليم التقني والمهني يكونون محدودين بوظائف محدودة الدخل في أغلب الأحيان.

بالرغم من ذلك، حتى في الاقتصادات الليبرالية الحرة، فإن التعليم التقني والمهني بدأ يجذب اهتمام السياسيين في الآونة الأخيرة، وذلك مع تزايد موجة المنافسة الاقتصادية العالمية، فقد بدأ السياسيون بالتشديد على أهمية تمكين الخريجين من العمل بشكل فوري، ويدعون المؤسسات التعليمية إلى تحمل هذه المسؤولية، ويرون أن تطوير التعليم التقني والمهني يُمكن المؤسسات من ضمان تمكين الأيدي العاملة القادرة على المنافسة؛ من خلال تقديم قيمة إنتاجية مضافة أكثر مهارة وتميزاً وإنتاجية، في حين انتقال القدرة الإنتاجية إلى الدول الآسيوية ذات العمالة المتدنية في التكلفة. إن الاستثمار بمجال التعليم التقني والمهني وتطوير مناهجه وضمان جودتها؛ يعتبر وسيلة لتمكين الأيدي العاملة المحلية من المنافسة العالمية، ولا يمكن استثناء دور المملكة في مواكبة التغيرات الضرورية في مسار التعليم التقني والمهني؛ لاستمرارية مكانة المملكة الفعالة بوصفها عضواً في الاقتصاد العالمي، ولأهمية التنوع الاقتصادي والابتعاد عن الاعتماد الكلي على البترول، لذلك؛ فإن تطوير التعليم التقني، من مسار ذي مكانة متدنية ومؤشر سلبي، إلى مسار يتسم بتوفير مؤهلات تشهد لحامليها بامتلاك مهارات ذي صلة واضحة تنطبق على احتياجات سوق العمل؛ أصبح ضرورة.

من السهل المطالبة بتطوير التدريب التقني لجعله مساراً يستجيب لمتطلبات سوق العمل، ولكن تكمن الصعوبة في تنفيذ هذا التطوير. حتى مع مبادرات الإصلاح الطموحة، فإنه ليس من السهل تغيير النظرة السلبية عن هذا النوع من التدريب الراسخة في أذهان أصحاب العمل، وهو ما يشعر الطلاب بأن شهادات التعليم التقني والمهني ستحمل دلالات سلبية. عادة تكون نظرة أصحاب العمل لما تمثله تلك المؤهلات التعليمية؛ محدودة، وبالتالي لا يثقون في قابلية تطبيق تلك المعارف التي اكتسبها الطلاب على متطلبات العمل. لقد اعتمدت المملكة العربية السعودية، من خلال هيئات الاعتماد الوطنية، على عدة مناهج دولية متعلقة بالتدريب التقني والمهني، من أجل تطوير المؤهلات العلمية والعملية للمسار التقني والمهني.[٩] وبالرغم من ذلك، لم تؤدِّ هذه العملية إلى الرفع من ثقة

(٩) الإطار السعودي للمؤهلات (سقف) مبادرة من هيئة تقويم التعليم والتدريب، نظام وطني شامل يعترف بجميع مؤهلات التعليم والتدريب المعتمدة على المستوى الوطني داخل المملكة، ويحدد المعايير والإجراءات والسياسات بهدف تطوير واعتماد المؤهلات.
European Centre for the Development of Vocational Training, *Global Inventory of Regional and National Qualifications Frameworks* 2017 [2017], https://www.cedefop.europa.eu/files/2222_en.pdf..

السوق بمخرجات التعليم التقني والمهني، وانطباق تلك المؤهلات والمناهج على حاجة السوق. هذه الثقة تتطلب مستويات عالية من التعاون بين القطاع الخاص وأصحاب العمل والهيئات المسؤولة عن التعليم التقني والمهني.

في هذا الصدد، يجدر الإشارة إلى النموذج النرويجي في تطوير التدريب التقني والمهني. فنظام التدريب لديهم أكثر مرونة من النظام الألماني أو النمساوي، والذي يتسم بعلاقة قوية بين التدريب والتوظيف، فمن سمات النظام النرويجي أنه يعتبر ذا علاقة قوية واتصال واضح مع احتياجات أصحاب العمل والصناعة المحلية، وذلك عن طريق مشاركة واسعة لأصحاب المصلحة في عملية تطوير المناهج وتنفيذ إصلاحاتها.[١٠] يضمن النموذج النرويجي أن المتدربين يتعلمون المهارات داخل الفصل التدريبي وعلى رأس العمل، وهو ما يسمح لهم بالتكيف بسهولة أكبر مع متطلبات العمل القائمة على المعرفة.[١١] في هذا النموذج يقضي الطالب وقتاً في تعلم الأساسيات النظرية لمجال تخصصه وعن طريق شراكات مؤسسية مع شركات محلية يحصلون على فرص ممارسة ما تعلموه في الفصول التدريبية على أرض الواقع.

في هذا النموذج، يشارك ممثلو القطاعات المختلفة في عملية تطوير المؤهلات التقنية والمهنية في جميع الكليات وليس فقط المتخصص منها، ويصقلون في هذه المناهج المهارات اللازمة لاكتساب المهارات المتعلقة بالتخصص، والمهارات العامة التي تزيد من قابلية التوظيف والتي يبحث عنها أصحاب العمل. ويمكن الاستفادة من بعض خصائص هذا النظام لتطوير نظام التدريب التقني والمهني في المملكة، وذلك عن طريق استفادة الجهات المسؤولة عن تقنين التدريب وتصميم المناهج والمؤهلات التقنية والمهنية؛ من خبرات أصحاب العمل، وتأسيس مؤهلات تتناسب مع المتطلبات الاقتصادية المحلية. ويمكننا البناء على تلك الخبرات، آخذين بعين الاعتبار المتطلبات والتحديات والإيجابيات المتعلقة بسياقنا المحلي.[١٢]

(10) Cain Polidano and Domenico Tabasso, "Making It Real: The Benefits of Workplace Learning in Upper-Secondary Vocational Education and Training Courses," *Economics of Education Review* 42 (2014).

(11) Thomas Deissinger, Josef Aff, Alison Fuller, and Christian Helms Jorgenson, eds., *Hybrid Qualifications: Structures and Problems in the Context of European Vet Policy* (Bern: Peter Lang, 2013); Christian Helms Jorgenson, "Vocational Education and Training in the Nordic Countries: Different Systems and common Challenges," in *Vocational Education in the Nordic Countries: Learning from Diversity*, ed. Christian Helms Jorgenson, Ole Johnny Olsen, and Daniel Persson Thunqvist (New York: Routledge, 2018); Daniel Persson Thunqvist, Anna Hagen Tonder, and Kaja Reegard, "A Tale of Two Reforms: Institutional Change in Vocational Education and Training in Norway and Sweden in the 1990s," European Educational Research Journal 18:3 (2019).

(12) Gayna Davey and Alison Fuller, "Transcending the Academic-Vocational Binary in England? An Exploration of the Promise of Hybrid Qualifications," in *Hybrid Qualifications: Structures and Problems in the Context of European Vet Policy*, ed. Thomas Deissinger, Josef Aff, Alison Fuller, and Christian Helms Jorgenson (Bern: Peter Lang, 2013).

تحفيز الطلاب من خلال تمكينهم من التعرف إلى ما لديهم من نقاط قوة ومهارات لسوق العمل

التحدي الرئيس الآخر لتحسين أداء التعليم التقني والمهني في المملكة؛ يكمن في تحسين تحفيز الطلاب المتدربين، فعندما يُجبر الطالب على الالتحاق بمسار التدريب المهني أو التقني بسبب تدني درجاته يؤدي ذلك إلى انعدام الدافع الذاتي لدى الطالب. ويمكن تعليل انخفاض الأداء لعدة أسباب:

أولاً: تشير الأبحاث العلمية إلى أن الطلاب من المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني يمثلون النسبة الأعلى في المسارات الدراسية منخفضة التنافسية[١٣]، وقد يؤدي التحصيل التعليمي المتدني إلى إيجاد حلقة مفرغة؛ تبدأ بالمستوى الدراسي المتدني، وتؤدي إلى تصنيف الطالب في قالب «منخفض التحصيل»، ومنه يفقد الطالب الدافع لتحسين مستواه فيستمر في التحصيل المتدني.

ثانياً: الاعتماد على الاختبارات التقليدية التحريرية لتقييم الطلاب في المرحلة الثانوية وتقييم مستواهم التعليمي؛ يجعل الطلاب يرون نقاط ضعفهم فقط، ولا تساهم في انعكاس كامل لقدراتهم ومهاراتهم الأخرى. ولكن إذا صممت أدوات التقييم بطريقة أخرى تمكن الطلاب من التعرف إلى مهاراتهم التقنية والمهنية ونقاط قوتهم الأخرى غير المستغلة والتي لا تكشفها الاختبارات التحريرية؛ فمن المرجح أن تساهم هذه الطرق غير التقليدية في التقييم في دفع الطلاب إلى تطوير هذه المهارات واستثمارها. بعبارة أخرى: تحفيز الطلاب قد يكون من خلال تنويع أدوات ومؤشرات قياس الأداء التي تبرز نقاط الطلاب المهنية والتقنية، والتغلب على النهج التقليدي السلبي الذي يرتكز على إبراز الناجح والراسب في الفصل الدراسي. إن إدخال وحدات التعليم والتدريب التقني والمهني في المدارس الثانوية، والتي يمكن أخذها بغض النظر عن المسار المتبع في نظام المقررات الحالي، سيؤدي إلى زيادة الطلاب المتحمسين لمثل هذا النوع من المسارات التعليمية.[١٤]

إن استخدام مؤشرات أداء متنوعة أمر ضروري لتحفيز الطلاب على إبراز القدرات المتنوعة، حيث يتجاوب الطلاب بشكل مختلف مع أساليب التقييم المختلفة، حيث إن أساليب التقييم التقليدية قد توجد روح

(13) Becky Francis, Becky Taylor, and Antonina Tereshchenko, *Reassessing "Ability" Grouping: Improving Practice for Equity and Attainment* (Abingdon: Routledge, 2020).

(14) Hanaa Almoaibed, "Education and Job Opportunities: How Do Schooling Practices Affect Young Saudis' Transition to University and Employment?" King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 2020, https://kfcris.com/en/view/post/253.

منافسة غير صحية، وبخاصة في المجال التقني والمهني الذي يتجدد بشكل سريع مع التقدمات التقنية، التي لا تنعكس في الصف، وتؤدي إلى تقييم بعض المهارات والكفايات المهجورة في بيئة العمل. من ثم، سيكون من الأفضل ألا تعتمد الوحدات التقنية والمهنية كلياً على التدريب القائم على الكفايات، والذي يدرب الطلاب على كفاءات محددة تتوافق مع مهارات معينة مستقلة، بل يجب ممارسة التدريب القائم على الكفايات مع أدوات تقييمية مختلفة، مثل: التقييم القائم على المتغيرات المتعددة، حيث يساهم هذا النوع من التقييم في إظهار مهارات الطلاب المختلفة لإكمال مشروع معين. ومن خلال ذلك، يمكن اختيار المهارات وفقاً لنقاط قوة الطلاب والهدف المعني من المشروع، وبذلك سيكون التقييم أكثر شمولية، وهو ما سيخفف من الضغط المفرط على الطلاب ويساهم في رفع مستوى الطلاب في جميع المهارات التي يتم تدريسها.[١٥] بالإضافة إلى ذلك يجب على المدرسين استخدام أدوات تقييم تكوينية وتحصيلية، وهو ما يساعد في فحص كلٍّ من عملية تعلم الطلاب ونتائج التعلم النهائية.[١٦]

علاوة على ذلك، يحذر بعض المتخصصين في التعليم من سلبيات استخدام طرق التقييم التي تعتمد على الدرجات، ويعتبرونها سلاحاً ذا حدين، فهذا الأسلوب يكافئ الطالب المتفوق، لكن في الوقت نفسه قد يؤثر بشكل سلبي على أداء العديد من الطلاب. ويمكن التغلب على ذلك باستخدام أساليب قياس التعلم الفردي والتي لا تقارن الطلاب بعضهم ببعض.[١٧] فعلى سبيل المثال: مرَّ نظام التعليم النرويجي بمرحلة تقييم مستمر، وليس باستخدام الدرجات، وإنما يقيم الطالب بين فترة وأخرى ويقارن أداءه الفردي بأدائه السابق وذلك يبرز مدى تطور الطالب،[١٨] ورغم أن هذه الطريقة قد تثير الجدل؛ لأن المرجعية تكون للمعلم ولا تستند إلى معايير ثابتة؛ إلا أنها تتيح المرونة في التقييم، وتمكن المعلم من تقييم جميع قدرات الطالب وإبراز نقاط قوتهم، مركزاً على ما يستطيع الطالب فعله، فضلاً عن التركيز على ما يتعثر فيه، ومن ثم تقوى ثقة الطالب بقدراته وتزيد من دافعيته.

(١٥) من خلال التقييم المبني على المشاريع يمكن أن يستخدم الطلاب الذكاء الضمني الضروري لتطبيق المهارات في التجارب الحياتية
Ann Kelly, "Articulating Tacit Knowledge through Analyses of Recordings: Implications for Competency Assessment in the Vocational Education and Training Sector," in *Educational Assessment in the 21st Century*, ed. Claire Wyatt-Smith and J. Joy Cumming [London: Springer, 2009].

(16) National Foundation for Educational Research, "An Introduction to Formative and Summative Assessment," https://www.nfer.ac.uk/for-schools/free-resources-advice/assessment-hub/introduction-to-assessment/an-introduction-to-formative-and-summative-assessment/

(17) Randy Elliot Bennett and Drew H. Gitomer, "Transforming K–12 Assessment: Integrating Accountability Testing, Formative Assessment and Professional Support," in *Educational Assessment in the 21st Century*, ed. Claire Wyatt-Smith and J. Joy Cumming (London: Springer, 2009).

(18) Sverre Tveit, "Educational Assessment in Norway: A Time of Change," in *Educational Assessment in the 21st Century*, ed. Claire Wyatt-Smith and J. Joy Cumming (London: Springer, 2009).

وهناك طريقة أخرى لتحفيز الطالب، عن طريق إيجاد فرص لمشاركة أفكاره في المدرسة وكليات التدريب داخل الفصل الدراسي وخارجه. إن اعتماد المعلمين على طرق التقويم التقليدية التي تقوم على الدرجات؛ لإيجاد محفزات للطالب، ولكن هذه المحفزات تعتبر خارجية، ومع ذلك تشير الدراسات إلى أهمية التحفيز الذاتي للطلاب.[١٩] لذلك عند تطبيق سياسات تزيد من إدراك الطالب بأهمية مشاركة أفكاره الشخصية؛ فإن درجة التحفيز تزيد بشكل واسع في البيئة المدرسية كلياً.

وقد أظهر علماء النفس التربوي أن الدافع يتكون أيضاً من قدرة الطالب على تصور الأهداف المستقبلية وتحديدها.[٢٠] وتزيد دافعية الطلاب عندما يدركون كيف تساهم عملية التعليم الحالية في مسارات العمل المستقبلية.

في الواقع، مستويات التحفيز المنخفضة لدى طلاب كليات التدريب التقني والمهني نابعة من عدم إدراكهم بالفرص المستقبلية الممكنة؛ نتيجة مهاراتهم المكتسبة، ويمكن أن تكون كليات التدريب والفصول التدريبية فرصة للطالب للتفكير الإبداعي، وبذلك يمكن أن يدرك إمكاناته والفرص الوظيفية المستقبلية، وهذه الأساليب توفر نوعاً من التوجيه المهني للطالب بحيث يستطيع الطالب تصور مستقبله، وإيجاد المواد التي تساعده في الوصول إلى أهدافه العملية المستقبلية، ووجود مرشد مهني متخصص يمكن أن يساعد الطالب على الربط بين ما يتعلمه من مواد تدريبية وعلاقتها بالفرص الوظيفية في سوق العمل.

الخلاصة والتوصيات

يتوقف نجاح الإصلاحات المتعلقة بالتدريب التقني والمهني في المملكة؛ على رفع مكانة التدريب، من منظور أنه وسيلة لتخريج طلاب تعثروا في التعليم التقليدي، ولا يثق أصحاب الأعمال في سوق العمل بمؤهلاتهم، إلى منظور أكثر جاذبية للطلاب لاكتساب مهارات وظيفية تجعلهم منتجين وناجحين في عملهم. هذا التقرير بيَّن أهمية مشاركة أصحاب المصلحة، والرفع من دافع الطلاب وتمكينهم من إيجاد قدراتهم المتنوعة، بما يساهم في تغيير المنظور السلبي الذي يُعرَف من خلاله التدريب التقني والمهني. ومع تغيير الممارسات السياسية والاقتصادية في ظل جائحة فيروس كورونا، سيكون من المجدي أخذ

(19) John Mark Froiland, Emily Oros, Liana Smith, and Tyrell Hirchert, "Intrinsic Motivation to Learn: The Nexus between Psychological Health and Academic Success," *Contemporary School Psychology* 16 (2012).

(20) Raymond B. Miller, Barbara A. Greene, Gregory P. Montalvo, Bhuvaneswari Ravindran, and Joe D. Nichols, "Engagement in Academic Work: The Role of Learning Goals, Future Consequences, Pleasing Others, and Perceived Ability," *Contemporary Educational Psychology* 21 (1996).

هذه المحاور بعين الاعتبار. وبناء على هذه المناقشات يقدم هذا التقرير التوصيتين التاليتين:

التوصية الأولى: تطوير أساليب المشاركة، والتعاون بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال، للرفع من جودة التعليم التقني والمهني

يحتاج قطاع التعليم التقني والمهني السعودي إلى آلية فاعلة تمكنه من الاستفادة من توصيات قطاع العمل والصناعة، حيث تتعاون العديد من الكليات والمعاهد حالياً مع شركات مختلفة لتطوير مهارات الطلاب على رأس العمل، ولكن المهارات المطلوبة لا تدمج بشكل دوري في المناهج. ومن هنا يمكن الاستفادة من التجربة النرويجية التي تتفوق في هذا المجال، بإنشاء مجلس استشاري تنفيذي مستقل للتعليم التقني والمهني على المستوى الوطني، بمشاركة عدد من المتخصصين. ويمكن أن يتكون المجلس من الهيئات التنظيمية المسؤولة عن التعليم، بالتعاون مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، بانضمام مسؤولين من وزارة التعليم، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والهيئات الملكية في الجبيل وينبع، وبمشاركة خبراء من القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية الأساسية، والشركات الكبرى مثل: أرامكو وسابك. بالإضافة إلى ذلك يمكن الاستفادة من الخبرات في إجراء بعض الأبحاث المتعلقة بالتحديات التي تواجه التعليم التقني في المملكة، ونقاط القوة والضعف لبعض نماذج أنظمة التدريب التقني والمهني حول العالم؛ لكي يستفيد منها صناع القرار في المجلس الاستشاري.

التوصية الثانية: استخدام أدوات تقييم متنوعة وبرامج إرشاد مهني

يُنصح باستخدام مؤشرات أداء متنوعة بقدر الإمكان؛ سواء في المرحلة الثانوية، أو ما بعد الثانوية، حيث إن المؤشرات المتنوعة يمكنها أن تبرز قدرات الطلاب وتساعد في رفع دوافعهم. إلى جانب إتقان مهارات معينة، ومنح الطلاب فرصاً لإبراز حصيلة تطبيق مهاراتهم من خلال المشاريع. ويمكن أيضاً إضافة تقييم للتعلم الفردي بتفاعل أكبر بين المعلم والطالب. ويمكن أن توضع معايير مؤشرات التقييم من قبل المجلس الاستشاري وذراعه البحثي المذكور في التوصية رقم (١) أعلاه.

وأخيراً: يجب أن تكون برامج التوجيه المهني متاحة لطلاب المدارس الثانوية، حيث يساعد المرشد الوظيفي على تصور خطة مهنية مستقبلية، وإيجاد رابط بين دراستهم وتدريبهم من خلال الخطة المهنية. ويمكن للمجلس المذكور أعلاه تطوير الموارد اللازمة، وإجراء برامج تدريبية للمرشدين من خلال التعاون مع وزارة التعليم.

عن المؤلف:

د. هناء المعيبد باحثة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية وخبيرة في دراسات الشباب والمرحلة الانتقالية من التعليم الى العمل في المملكة العربية السعودية. حصلت على الدكتوراه في مجال علم اجتماع التعليم من كلية لندن الجامعية UCL في عام ٢٠٢٠م وتعمل حاليًا من المملكة المتحدة.

شكر وتقدير:

أتقدم بخالص الشكر للدكتور ماكيو يامادا، باحث رئيس في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية لدعمه وتوجيهه في إعداد هذا التقرير. كما أود أن أشكر الصديق إبراهيم الحوطي، زميلي في مجال التعليم بكلية لندن الجامعية على دعمه في ترجمة التقرير إلى اللغة العربية. وأخيراً أود أن أعرب عن امتناني للسيدة رانيا معلا، مؤسس ورئيس مجلس إدارة أكاديمية زادك لفن الطهي بمدينة الخبر بالمملكة العربية السعودية على دعمها وإذنها لاستخدام صورة غلاف التقرير الذي يصور مجموعة من الشباب السعوديين المسجلين ببرنامج تدريبي مبتكر: الدبلوم السعودي السويسري في فنون الطهي.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول قضايا الدراسات الأمنية والسياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، ودراسات إفريقيا، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com